وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة ديالـــى
كلية التربية - الأصمعي
قســـم اللغـــة العربيـــة

المصـادر البلاغيـة : النقديـة في كتـاب (دلائـل الإعجـاز) ـ دراسة تحليلية ـ

رسالة تقدمت بها الطالبة
سوسن خيري نجم الجبوري

إلى مجلس كلية التربية / الأصمعي في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأُستاذ الدكتور
فاضل عبود خميس التميميّ

1432هـ

2011م

1- اللفظ والمعنى :-

إنَّ قضية اللفظ والمعنى هي كبرى القضايا النقدية ، التي عالجها النقد العربي القديم ، فهي بنية العمل الأَدبي وصياغته الشكلية والمعنوية ، والسرَّ في قضية اللفظ والمعنى : هو التساؤل عن سرِّ إعجاز القرآن : أهو في لفظه أم هو في معناه ؟ وكذلك جاء التساؤل في طبيعة العمل الأَدبي ، هل تكمن مزيتهِ في لفظهِ أم في معناه ؟

يُعْدُ الجاحظ أولَ بياني أَثار القضيّة ، وبدأ النقاش فيها ، ولابد من الأشارة إلى أَنَّ موضوع اللفظ والمعنى بدأ أول ما بدأ في ميدان الدراسات الفقهية ، ثم إتجه إلى الميدان الأَدبي ، وكان الجاحظ أول مَنْ نقل الأمر من ميدان الدراسة القرآنية ، إلى ميدان الدراسة الأَدبية ، ثم أخذ النقاد يعنون بالنص الأَدبي مثل عنايتهم بالنص القرآني[1] .

ولقد درس اليونان ، وأشاروا إلى موضوع اللفظ والمعنى قبل العرب بقرون . فلم يغفل أرسطو الإشارة إلى ما بين الأَلفاظ ، ومعانيها في الجمل من صلة وهو يرى جمال الأسلوب في نظام الجملة ، وفي توازي أجزائها فالكلمات عند أرسطو رموز للمعاني ، ووسيلة للمحاكاة وهي المادة التي تصاغ منها الاستعارات ، فهي متفاوتة فيما بينها ما بين جميلة ، وقبيحة[2] .

كانت عناية العلماء قبل عبد القاهر الجرجاني وفي عصرهِ يقودها فريقان : أولهما : فريق يعنى باللفظ ، ويُجْهِدُ نفسه في إختيار الكلمات ، وتنقيتها ويجعل التفاضل بين الأمور على أساس الألفاظ ، لقد رفض شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني وجهة نظر هذا الفريق فهو يقول : ((فقد إتضح إذن إتضاحاً لا يدعُ للشكِ مجالاً أَنَّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأَنَّ الفضيلة وخلافها ، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، وما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ))[3] ، وبهذا القول إتضح موقف

(1) ينظر : النظرية النقدية عند العرب : د.هند حسين طه : 248 .

(2) ينظر : نظرية النظم ، حاتم الضامن : 31 ، 32 .

(3) دلائل الإعجاز : 46 .

الجرجاني ورأيه تجاه هذا الفريق . وأَبرز من مَثّل هذا الفريق : قدامة بن جعفر الذي قال : ((وليس فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه ، كما لا يعيب جودة النجارة في الخشب مثلاً رداءتهِ في ذاته))[1] .

وكذلك كان من أصحاب هذا الاتجاه أبو هلال العسكري الذي قال : ((وليس الشأن في إيراد المعاني ، لأنَّ المعاني يعرفها العربي والعجميُّ والقروي والبدوي وإنما هو في جودة اللفظ ، وصفائهِ ، وحسنه وبهائهِ ، ونزاهتهِ ونقائهِ ، وكثرة طلاوتهِ ومائه ، مع صحة السبك والتركيب ، والخلو من أود النظم والتأليف))[2] . وقد تبع هذه النظرية (اللفظية) نقاد كُثُرْ قادوا الدراسات النقدية فيما بعد إلى تغليب الشكل والعناية بلغة النص . والآخر : فريقٌ يرى أَنَّ الأَفضلية للمعنى ، وما الألفاظ إلا قوالب للمعاني ، فالمعنى عندهم عنصر جوهري في النصوص الأَدبية ، فهي بمنزلة الأبدان من الثياب بل المعاني عندهم أرواح الألفاظ ، وغايتها التي وضعت لأجلها ، وينطلق مَنْ ينتصر للمعنى من مبدأ الكلام النفسي ويقصد به جملة المعاني المترتبة في النفس وهذه سابقةٌ على اللفظ ، كما يسبق التابع[3] المتبوع ، ويمثل هذا الفريق أسامة بن منقذ (584هـ) الذي يقول في قضية التفرد بالمعاني : أن ((الخواطر مشتركة والمعاني معرَّضة لكلِّ خاطر ، جارية على كل هاجس))[4] .

أما أصحاب المساواة فأنهم فريقٌ مستقل يرى أَنَّ الأَدبَ لفظٌ ومعنى ، ويجبُ أَن يقاس بقدر ما أَحرز فيه مؤلفه ، من التوفيق والإِصابة في كل من لفظهِ ومعناه[5] .

والحقيقةُ أَنَّ الذين إنتصروا للفظ والصياغة ، لم ينكروا أهمية المعاني ، وكذلك الذين

---

(1) نقد الشعر : قدامة بن جعفر : 21 .

(2) كتاب الصناعتين : 63 ، 64 .

(3) ينظر : النظرية النقدية عند العرب : هند حسين طه : 175 .

(4) ينظر : م . ن : 176 .

(5) ينظر : النظرية النقدية عند العرب : هند حسين طه : 175 .

عنوا بالمعاني وقدموها لم ينكروا فضل الألفاظ ، وأَهميتها وأَنَّ اللفظَ عنصرٌ مهم ، من عناصر الأَدب فأنَّ المعنى عنصر جوهري فيه أَيضاً[1] ، فالمسألةُ في كلِ مّضانها شكّلت نمطاً من الحوار الثقافي ، والفكري الذي أستساغهُ الجميع ، وزاد من علو خطابه الباحثون المعاصرون ، فضلاً عن أَنها من القضايا التي بكّر النقاد القدماء في الحديث عنها لأسباب تتعلق بظهور الدراسات البلاغية : النقدية التي حامت حول القرآن الكريم ، وإعجازهِ وتفسيرهِ ، وخيرُ من يُمثل هذا الاتجاه : الجاحظ الذي قال : ((المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والبدوي ، والقروي ، والمدني ، إنما الشأنُ في إقامة الوزنِ وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع ، وجودة السبك ، وإنما الشعرُ صناعةٌ ، وضربٌ من النسيج وجنس من التصوير))[2] إذ نلاحظُ أَنَّ الجاحظَ يَعدُ الأَدبَ ، مجالاً للإنتاج الجمالي مادتهُ الأَولية اللفظُ والمعنى .

أما عبد القاهر الجرجاني (471هـ) فلقد انتهى إلى الانتصار إلى الصورة الأَدبية فهو لا ينظر إلى اللفظ ولا إلى المعنى ولكن ينظرُ إلى الألفاظ مرتبطة بدلالاتها في السياق فاللفظُ والمعنى عندهُ طرفان لمعادلة واحدة هي (الشكل والمادة) أو (الصورة والمحتوى)[3] .

مصادر عبد القاهر الجرجاني في قضية اللفظ والمعنى :

لم ينكر عبد القاهر الجرجاني تأثرهُ بالسابقين له ، وأَشرتُ إلى ذلك في بداية بحثي[4] ، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ إنما يدلُ على أمانةِ الرجل ، وحسن منهجه ، وسلامة تفكيرهِ ، لقد تناولنا مصادرهُ في نظرية (النظم) ، وقمنا بتحليل أَقوالهِ فيها ، ورددناها إلى جذورها ، وكذا

(1) ينظر : النظرية النقدية عند العرب : هند حسين طه : 176 .

(2) الحيوان : الجاحظ : 3 : 132 .

(3) ينظر : من قضايا الشعر والنثر : عثمان وافي : 102 ، وينظر في محيط النقد الأَدبي : د.إبراهيم أبو الخشب : 58 .

(4) ينظر : التمهيد : 5 .

في موضوع (اللفظ والمعنى) وجدنا أَنَّهُ أخذَ ممن سَبقهُ بمستوياتٍ مختلفة ، فتارة يأخذ المعنى ، وأخرى المصطلح ، وفي تاراتٍ أَخرى يَنقلُ نقلاً حرفياً من دونِ أَن يُشيرَ إلى مصادرهِ .

لقد اطلَّع عبد القاهر الجرجاني على أَفكارِ الجاحظ ، وٱبن قتيبة ، وٱبن طباطبا ، وقدامة بن جعفر ، وٱبن جني ، وأبي هلال العسكري ، والقاضي عبد الجبار في كتبهم الشهيرة ، وأفاد منها ، وهذا ما بدا واضحاً في قضية (اللفظ والمعنى) .

لقد أفاد عبد القاهر الجرجاني من آراء (الجاحظ) في مسألة اللفظ والمعنى . فوظّف مصطلح (الوعاء)[1] الذي إستخدمهُ الجاحظ لمناقشة العلاقة بين (اللفظ والمعنى) ، فالتفكير في العلاقة بين اللفظ ، والمعنى بوصفها قالباً صوتياً مفرغاً يجعلنا ننتهي إلى أَنَّ اللفظَ لا قيمةَ له في حدِّ ذاتهِ ،وإنما الأهمية في (الوعاء) الذي يجمعهما معاً .

ويمكن أَن ندرك هذهِ الحقيقة إذا ما فككنا مَعِيْشَ اللفظِ الممتليء معناً والمتناسق على الرغم من تركيبهِ تناسقاً شديداً إلى مكونين هما اللفظ والمعنى ، وعندها سوف ندرك إننا لا نطلب اللفظ لذاته ، وإنما نطلبُ إدراك المعنى من خلالهِ ، وهو ما يُفسر تحوُله إلى مجرّد دليل حامل لدلالة وقد إنتهى الجاحظ إلى هذه العلاقة التلازمية بين اللفظ والمعنى ، وهي في الواقع علاقة المحتوى بالمحتوى[2] ، فيبيّن وهو يتناول معنى قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڄ ڄ چ[3] أَنَّ الله تعالى ((لا يجوز أَن يعلمهُ الإسم ويدعُ المعنى ، ويعلمهُ الدّلالة ولا يضع له المدلول عليه ، والاسم بلا معنى لغو ، كالظرف الخالي ، والاسماء في معنى الأبدان والمعاني في معنى الأرواح ، فاللفظ للمعنى بدن والمعنى للفظ روح ، ولو أعطاه الاسماء بلا معانٍ لكان كمن وهب شيئاً

(1) فالوعاء حيّز متخّيل يجمع في مضانهِ حاصل الجمع بين قوة اللفظ ومتانة المعنى تحدّث عنه الجاحظ بوصفهِ (محتوى) .

(2) ينظر : الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار : سلوى النجار : 202 .

(3) سورة البقرة : 31 .

جامداً لا حركة لـه ، وشيئاً لا حس فيـه . ولا يكون اللفظ إسماً إلا وهو مضمّن بمعنـى ، وقد يكون المعنى ولا إسم له ، ولا يكون إسم إلا وله معنى))[1] .

أفادَ الجرجاني من آراء الجاحظ في هذه المسألة فوظف مصطلح (الوعاء) بدورهِ لمناقشة العلاقة بين اللفظ والمعنى ، فـ ((الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني ، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها))[2] فعلاقة اللفظ بالمعنى هي التضايف بعينهِ واللفظ لا قيمة لـه إلا لأنه مملوء أو (مضمن بمعنى) .

ومن أقوال الجاحظ التي تأثر بها عبد القاهر الجرجاني قولهُ في صياغة الكلام ، وكيف يمكن أن تكون الصياغة ضرباً من المهارة التي تسهم في تحقيق وضوح المعنى ، وتقديم الدلالة على أتم وجه .

قال عبد القاهر الجرجاني : ((ومعلومٌ أَنَّ سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وإِنَّ سبيل المعنى الذي يُعَبَرُ عنهُ سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصَوغ فيه ، كالفضةِ والذهبِ ، يصاغُ منهما خاتمٌ أو سوارٌ ، فكما أَنَّ محالاً إذا أَنت أَردتَ النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته ، أن ننظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة ، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة ، كذلك محال إذا أردتَ أَن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلامِ أَن تنظر في مجرد معناهُ ، وكما أَن لو فضلنا خاتماً على خاتم بأَن يكون فضة هذا أجود أو فضة أنفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناهُ أَن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام))[3] ، فعبد القاهر يُشيرُ إلى ألا قيمة للمعنى في تقويم النص الأَدبي ، وكذلك لا يمكن الإِهتمام باللفظ من حيث هو لفظٌ مجردٌ وإنما تكمنُ أهميتها ويظهرُ لها المزية والفضل في ترابطهما مع بعضهما ضمن نسق دلالي معين هو ما إصطلح عليه (النظم) .

---

(1) رسائل الجاحظ : ج (1) : 262 .

(2) دلائل الإعجاز : 52 .

(3) م . ن : 254 ، 255 .

نرى لهذا النص ، أو معناهُ سابقةً عند الجاحظ الذي ذكر : ((إنَّما الشعرَ صناعةٌ وضربٌ من النسج وجنسٌ من التصوير))[1] ، فالصناعة وإن كانت في اللفظ والمعنى تقتضي المزج بين عنصرين لا الأكتفاء بعنصر واحد ، فهذا هو جوهر كلام الجاحظ الذي أفاد منه الجرجاني .

وكذلكَ تأثر بابن قتيبة فأخذ عنهُ نصاً من دون أَن يشير إليه حين قال : ((إن منه ما حسن لفظهُ ومعناهُ ، ومنه ما حَسُنَ لفظهُ دون معناه ، ومنه ما حَسُنَ معناه دون لفظه))[2] ، وكان نص ٱبن قتيبة الذي أفاد منه الجرجاني – أي عبد القاهر – عندما قسم الشعر إلى أربعةِ أَضرب هو : ((ضربٌ حَسُنَ لفظهُ وجاد معناهُ ، وضربٌ حَسُنَ لفظهُ دون معناهُ ، وضربٌ حَسُنَ معناهُ وقَصُرَ لفظهُ ، وضربٌ قَصُرَ لفظهُ وقَصُرَ معناهُ))[3] والبحث يرى أَنَّ مجال الإفادة من ٱبن قتيبة واضحٌ بيّن ، على الرغم من إختلاف التناول عند الناقدين .

وقال عبد القاهر الجرجاني : ((... فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينةً للمعاني وحليةً عليها أو يجعلون المعاني كالجواري ، والألفاظ كالمعارض لها ، وكالوشي المحبر واللباس الفاخر والكسوة الرائقة))[4] الذي يشير إلى عمل اللفظين الذي رفض آراءهم ، وهذا النص قريب جداً من نص ٱبن طباطبا وإن لم ينص على إسمهِ الذي يقول فيه : ((وللمعاني ألفاظ تتشاكلها فتحسن فيها وتقبح في غيرها ، فهي لها كالمعرض للجارية الحسناء التي تزداد حسناً في بعض المعارض دون بعض))[5] .

وقال عبد القاهر ((إنَّ من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن كالأجزاء من الصيغ تتلاحق وينظم بعضها إلى بعضٍ)) .

---

(1) الحيوان : 3 : 131 .

(2) دلائل الإعجاز : 365 .

(3) الشعر والشعراء : ٱبن قتيبة : 3 ، 4 .

(4) دلائل الإعجاز : 263 .

(5) عيار الشعر : ٱبن طباطبا : 11 ، 12 .

يقول : ((ومنه ما أنت ترى الحسن يَهجم عليك منه دفعةً ، ويأتيكَ منه ما يملأ العين ضربة ، حتى تعرفّ البيت الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحذق ، وتشهدُ لهَ بفضل المنة ، وطول الباع ، وحتى تعلم إن لم تعلم القائل – إنه من قيل شاعر فحل ، وأنه خرج من تحت يد صُناع ، وذلك ما إذا أنشدته ، وضعتَ فيه اليد على شيء ، فقلت : هذا هذا ! ما كان كذلك فهو الشِّعْرُ الشاعر ، والكلام الفاخر ، والنمط العالي الشريف ، والذي لا تجدهُ إلا في شعر الفحول البُزلَّ ثم المطبوعين الذين يُلهمون القول إلهاماً))[1] .

يبدو لي أنَّ هذا النص للجرجاني الذي يصفُ فيه النمط العالي من الكلام ، والذي يأتي سلساً كالماء لمحتاجه ، وكالهواء لمن هو بأمس الحاجة إليه هو الآخر متأثر بنصٍ سابقٍ يعود إلى الناقد ٱبن طباطبا الذي قال فيه : ((فمن الأشعار أشعار محكمة متقنة أنيقة الألفاظ حكيمة المعاني ، عجيبة التأليف ، إذا نقضت وجعلت نثراً ، لم تبطل جودة معانيها ، ولم تفقد جزالة ألفاظها ، ومنها أشعار مموهة ، مزخرفة عذبة ، تروق الأسماع والإفهام ، إذا مرت صفحاً ، فإذا حُصِّلت وانتقدت بهرجت معانيها ، وزيفت ألفاظها ، ومجت حلاوتها ، ولم يصلح نقضها لبناءٍ يستأنف منه ، فبعضها كالقصور المشيدة والأبنية الوثيقة الباقية على مر الدهور ، وبعضها كالخيام الموتدة التي تزعزعها الرياح ، وتوهيها الأمطار ، ويسرع إليها البلى ، ويخشى عليها التقوض))[2] .

فابن طباطبا يرى أَنَّ هناكَ من الأشعار الجزل الرصين ، والمحكم المعاني ، الذي كُسي ثوب جمالٍ لا يفارقهُ ولو تحولت تلك الأَشعار إلى نثر فأنها تظل محتفظةً برونقها وبهائها ، فلا تفقدُ جزالة ألفاظها ، ولا روعةَ معانيها ، وهذا عين ما قال به عبد القاهر في نصّه السابق .

وكذلك نرى تأثر عبد القاهر الجرجاني بمعنى الصياغة الذي قال به قدامة بن جعفر

---

(1) دلائل الإعجاز : 88،89 .

(2) عيار الشعر : ٱبن طباطبا العلوي : 10 .

: ((المعاني للشعر بمنزلةِ المادة الموضوعة والشعرُ فيها كالصورةِ ، كما يوجد في كل صناعة من أَنه لابد فيها من شيء موضوع يقبل تأثير الصور منها ، مثل الخشبِ للنجارة ، والفضة للصياغة))[1] . نرى هنا إن عبدَ القاهر يمكن أَنْ يكون قد إِستسقى فكرة الصياغة من قدامة في قوله السابق حين ذكر : ((ومعلومٌ أَنَّ سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ...))[2] .

ونرى أيضاً تأثر عبد القاهر واضحاً في إتجاه (ٱبن جني) المتمثل في إهتمامهِ بالقواعد والأصول من غير خوضٍ في الجزيئات والوقوف على النصوص وتحليلها[3] ، وهذا ما بدا واضحاً في الكثير من تطبيقات عبد القاهر في دلائل الإعجاز .

وقد إتخذ عبد القاهر أَصول النحو وقواعدهُ منطلقاً له ولكنهُ تجاوز المعاني الأول وبحث عما وراء العبارة أي عن المعاني الثواني (معنى المعنى) ، وعما توصي من أثر ، وكان تحليلهُ للنصوص رائعاً ، وكانت أحكامهُ دقيقة ، ولعلَّ وقوفهِ على الأَبيات : ((ولما قضينا من منى كل حاجة ...)) واهتمامهِ بالمعاني وجعل الألفاظ خدماً لها كان بتأثير (ٱبن جني) الذي لم يُشر إليه إلا مرةً واحدة في قولُهُ : ((إن كان أبو الفتح بن جني قال ما قال في قول المتنبي : ((وفيها قيت يوم للجراد)) حتى تكون فضيلةً يكون المتنبي بها أَشعرُ من بيت الحطيئة ، فمحال أَن يكون البيتُ بزيادة تقع في مجرد الإِغراق من دون صنعة تكون في تلك الزيادة أَشعر من البيت ذي الصنعة ولاسيما مثل صنعة الحطيئة التي لا يبلغ المتأمل لها غايةً

(1) نقد الشعر : قدامة بن جعفر : 19 .

(2) دلائل الإعجاز : 254 ، 255 .

(3) ينظر : أثر ٱبن جني في عبد القاهر وٱبن الأثير : د.أحمد مطلوب ، (بحث) ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج (1) ، المجلد الحادي والأربعون ، 1410هـ – 1990م ، كلية الآداب ، جامعة بغداد : 85 ، 86 .

في الإحسان إلا رأى أَن يزيد))[1] . وهذا دليل على أن كتب ٱبن جني كانت أمام عبد القاهر وهو يبحث في البلاغة ، ويُرسي نظرية النظم ، وفي الآتي من الكلام توضيح لتحليل عبد القاهر لأبيات ((ولما قضينا من منى كل حاجةٍ)) التي أفاد فيها من ٱبن جني :

قال الشاعر :

ولمّا قضينا من منىً كلَّ حاجةٍ وَمَسْحَ بالأَركانِ مَنْ هو ماسحُ
وشُدت على حدب المهارى رِحالُنا ولا ينظرُ الغادي الذي هو رائحُ
أَخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا وسالت بأعناقِ المطي الأَباطحُ[2]

يقول ٱبن جني في شرح الأَبيات (ولما قضينا من منى كلَّ حاجةٍ ...) : ((فأن قلت : فأنا نجد من ألفاظهم ما قد نقوه وزخرفوه ووشوه ودبجوه ، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفاً بل لا نجده قصداً ولا مقارباً . ألا ترى إلى قوله : (ولما قضينا ... البيتان) فقد نرى إلى علو هذا اللفظ ومائهِ وصقالهِ وتلامح أنحائه ومعناه مع هذا ما تحسه وتراه ، إنما هو : لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين وتحدثنا على ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها مشروفة المعاني خفيضتها))[3] . وقال : ((هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه ولا رأى ما أراه القوم منه ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر وخفاء غرض الناطق))[4] ، أي أَنَّ ٱبن جني لم يوافق الآراء التي قيلت في هذا الشعر ، ومنهم آراء ٱبن قتيبة الذي لم يرَ في الشعر حسناً إلا لما في ألفاظهِ من رونق وحلاوة ، وعذوبة ، وطلاوة فلم يأخذ بهذا الرأي ،

(1) دلائل الإعجاز : 564 .
(2) الأَبيات لكثير عزة ، في ديوانه : 1 : 79 ، وينظر : دلائل الإعجاز : 74 ، 75 . ولابد من الإشارة إلى أَنَّ عبد القاهر قد أَشار إلى هذه الأبيات في أسرار البلاغة : 21 ، 22 .
(3) الخصائص : ٱبن جني : تح : محمد علي النجار ، ج (1) : 217 ، 218 .
(4) م . ن : ج (1) : 218 ، 219 .

ثم مضى يوضح ما في الشعر من روعة معنى وجمال لفظ وبديع نسج فقال : ((وذلك إن في قوله : (كل حاجةٍ) ما يفيد منه أهل النسيب والرقة وذو الأهواء والمقة ما لا يفيده غيرهم ولا يشاركهم فيه من ليس منهم . ألا ترى أَن من حوائج منى أشياء كثيرة غيرها الظاهر عليه والمعتاد فيه سواها ، لأن منها التلاقي ، ومنها التشاكي ، ومنها التخلي ، إلى غير ذلك مما هو تال له ومعقود الكون به . وكأنه صانع عن هذا الموضع الذي أومأ إليه وعقد غرضه إليه بقوله في آخر البيت : (ومسح بالأركان من هو ماسح) أي : إنما كانت حوائجنا التي قضيناها ، وآرابنا التي أنضيناها من هذا النوع الذي هو مسح الأركان وما هو لاحق به وجار في القربة من الله مجراه . أي : لم يتعد لهذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجاري مجرى التصريح))[1] . وهذا تخلص بديع في تفسير الشعر إذ إن الشطر الأول : (ولما قضينا من منى كل حاجةٍ) يوهم ويثير تخيلاً قد يكون بعيداً عن القصد ، قلما قال : (ومسح بالأركان من هو ماسح) وضع المعنى في نصابه ، وقيده بعد أن كان مطلقاً يذهب الظن فيه كل مذهب . وتطرق ٱبن جني إلى شرح البيت الأخير (أَخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ...) وقال : ((وفي هذا ما اذكره لتراه فتعجب ممن لكان عجبَ منه ووضع معناه ، وذلك أنه لو قال : (أخذنا في أحاديثنا) ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب وتعنوا له ميعة الماضي الصليب ، وذلك أنه قد شاع عنه واتسع في محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين والفكاهة بجمع شمل المتواصلين كما في قول أبو ذؤيب الهذلي :

وأَنَّ حديثاً منكِ لو تعلمينه جنى النحل في ألبان عوذ مطافلِ[2]

فإذا كان قدر الحديث مرسلاً عندهم هذا على ما ترى فكيف به إذا قيده بقولهِ : ((بأطراف

(1) الخصائص : ج (1) : 218 ، 219 .

(2) ديوان الهذليين : ج1 : 140 .

الأَحاديث)) وذلك أَن في قولِهِ : ((أطراف الأحاديث)) وحياً خفياً ورمزاً حلواً . ألا أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأومث وأغزل وأنسب من أن يكون مشافهةً وكشفاً ومصارحةً وجهراً . وفي قوله : ((وسالت بأعناق المطي الأباطح)) من الفصاحة ما لا خفاء به ، والأمر في هذا أسير ، وأعرف ، وأشهر))[1] .

إنَّ موقف ٱبن جني يدل على دقة في الفهم ورقة في الذوق وبراعة في التفسير ، لأنه لم يسلك مسلكاً نحوياً وأَنما إعتمد على الذوق وما يثير النص في نفس المتلقي من معنى ومشاعر شتى . وكانت لهذه النظرة الأدبية صدىً واضح في تحليل عبد القاهر الذي وقف من هذا الشعر موقف ٱبن جني إذ كان إعتماده في شرح هذه الأبيات على ما يثير النص من خيال وما يوحي من معنى مستنداً إلى روح البلاغة العربية في التحليل قال : ((فانظر إلى الأَشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ووصفوها بالسلاسة ، ونسبوها إلى الدماثة ، وقالوا كأنها الماء جرياناً والهواءُ لطفاً))[2] .

أخذ عبد القاهر يوضح سبب الحسن والروعة في الشعر فقال : ((وذلك أن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال : (ولما قضينا من منى كل حاجةٍ) فعبر عن قضاء المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها من طريق أمكنه أَن يقصر معه اللفظ وهو طريقة العموم ثم نبه بقوله : (ومسح بالأركان من هو ماسح) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر ، ثم قال : (أخذنا بأطراف الأحاديثِ بيننا) فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من ذم الركاب وركوب الركبان ، ثم دل بلفظة (الأطراف) على الصفة التي يختص بها الزمان في الشعر من التصرف في فنون القول وشجون الحديث أما هو عادة المتطوفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء ، ولقد إستسقى

---

(1) الخصائص : ج1 : 219 ، 220 .

(2) دلائل الإعجاز : 74 ، 75 ، وينظر : أثر ٱبن جني في عبد القاهر وٱبن الأثير : د.أحمد مطلوب ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، 1 ، 64 ، المجلد الحادي والأربعون ، 1410 : 1990 .

هذا المعنى من (ٱبن جني) وخاصةً عند قولهِ : (يريدُ بأطرافها ما يتعاطاهُ المحبون ذوو الصبابة المتيمون من التعريض والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث وأغزل ، وأنسب من أن يكون مشافهةً وكشفاً ومصارحةً وجهراً))[1] . لقد شارك الشيخ (عبد القاهر) ، (ٱبن جني) في هذا المعنى بخاصةً في موضوع التلويح والإشارة وما له من أثر في النفس أبقى وأجمل من التصريح ، والعربُ إنما يهمها الرمز والإيماء لأنه يلهمها سعة الخيال وخصب التفكير ، أكثر من الشرح والتفصيل .

ثم قال : (بأعناق المطي) ولم يقل (بالمطي) لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها ويبين أمرهما من هواديها وصدورها ، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة .

وتعمق عبد القاهر في إيضاح هذه المسألة فقال في : ((وسالت بأعناق المطي الأباطح) : أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة ، وكانت سرعة في لينٍ وسلاسةٍ حتى كأنها سيولاً وقعت في تلكَ الأباطح فجرت بها))[2] ، وليست الغرابةُ في هذه الأستعارة لأن جعل الشاعر ((المطي في سرعة سيرها وسهولتهُ كالماء يجري في الأبطح ، فأن هذا شبه معروفٌ ظاهرٌ ، لكن الدقة واللطف في خصوصية أفادها بأن جعل (سالَ) فعلاً للأباطح ، ثم عداهُ بالباء بأن أدخل (الأعناق) في البيت ، فقال : (بأعناق المطي) ولم يقل : المطي ، ولو قالَ : (سالت المطي بالأباطح) لم يكن شيئاً))[3] .

فالحسن في الشعر لا يرجع إلى الألفاظ وإنما إلى شبكة العلاقات بينها وهو ما سماهُ عبد القاهر بالنظم ، ولو أخذت ألفاظ الأبيات منفردة لم يكن لها هذا الحسن .

---

(1) دلائل الإعجاز : 74 ، 75 . وينظر : أثر ٱبن جني في عبد القاهر وٱبن الأثير : أحمد مطلوب : 65 ، وينظر : الخصائص : ج (1) : 219 ، 220 .

(2) م . ن : 74 .

(3) م . ن : 75–77 ، وتنظر 294–296 .

فالنظم هو الذي أكسب الأبيات مزيةً وفضلاً ، وأظهر معناها وجلاه ، وكان للأستعارة موقع حسن ، ولو لا النظم لم يكن لها هذا الحسن .

وهذه خطوة واسعة تضاف إلى خطوة ٱبن جني ، فقد أخذ عبد القاهر طرف السلك ثم مضى يسلك فيه الدّر النضيد ، ويظهر روعة الأبيات وجمالها ، ودقة المعنى ، وجمال اللفظ .

وكان من أثر هذه الخطوة النظر إلى اللفظ والمعنى نظرة ثاقبة ، ورأى أنهما يكونان نسيج النص وهو ما سماهُ بالنظم ، ولكنه – كابن جني – رأى أَن الألفاظ خدم للمعاني وبنى تصوره البلاغي والنقدي على هذا الأساس[1] ، الذي ليس فيه قدماً بالألفاظ .

ومن النصوص المتعلقة ببحث صفات اللفظ ، وتُحيل عند النظر فيها إلى القاضي عبد الجبار ، قول الجرجاني وهو يستدلُ على نفي المزية في المعاني : ((ومما نجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : ((إنَّ المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ))[2] .

فهو يَقرُ بإسناد التزايد للألفاظ وينفيهِ عن المعاني ، لأن المعاني لا يقع فيها التزايد ، فهي على لسان الجاحظ مطروحة في الطريق يعرفها الجميع بلا إستثناء . والمعاني التي ينفي القاضي تزايدها هي نفسها التي وصفها الجاحظ بأنها (مطروحة في الطريق) وهي المعاني التي قال الجرجاني أنها (الأَدب أو الحكمة) وأَن المزية محال أَن تكون فيها فليست هي إذن المعاني الأولى التي تنشأ من نظم الكلام وتأليفهِ ، وقد أدركَ الجرجاني المغزى الذي قصدهُ صاحب النص مع إنّهُ لم يذكر اسمه فهو يقول أي – القاضي عبد الجبار – : ((... على إنا نعلمُ أَنَّ المعاني لا يقع فيها تزايد ، فأذن يجب أَن يكون الذي يُعتبر ، تزايد عند الألفاظ التي يُعبر بها عنها))[3] .

---

(1) ينظر : أثر ٱبن جني في عبد القاهر وٱبن الأثير : 67 .

(2) دلائل الإعجاز : 63 ، 64 .

(3) المغني في أبواب التوحيد والعدل : القاضي عبد الجبار ، 16 : 199 .

ونعتقد أَنَّ هذا الفهم البديل ليس الفهم الذي بنى عليه نظريتهِ في النظم ، وهو أَن يكون تزايد الألفاظ عبارة عن تزايد المزايا التي تحصل من تنويع العلاقات بين المعاني النحوية وحسب لأن نظرية النظم في الأساس هي نظرية اللفظ والمعنى معاً .

2- نظرية النظم :-

إنَّ معظم النظريات الخالدة في العالم لا تعدمُ أَن تجد لها سوابق في إشارات المتقدمين وكتاباتهم ، ولكن الفكرة التي تستحق إسمَ نظرية : هي ما كانَ لِصاحبها فضل عَرضها وتحقيقها واستقرائها وتحليلها[1] ، وهذا ما ينطبقُ على نظرية النظم ، وعلاقتها بعبد القاهر الجرجاني ، فالنظمُ قبلهُ لم يكن مقصوداً عن عمدٍ ، ومدروساً بطريقةٍ مباشرة ، وإنما هو شيء عفوي نابع من ملاحظات العلماء حين يأخذون بجمالِ الشعرِ ، والإعجازِ في القرآن داخل هذا النطاق فحسب[2] .

لمصطلح النظم جذورٌ لغويةٌ ، أَفادَ منها البلاغيون في دراساتهم ، وبنوا عليها أَفكارهم وقواعدهم ، التي عُدْت من خطوات التجديد في البلاغة العربية ، فجذورُ نظرية النظم قديمة كُشِف عن بذورها فيما كتبهُ النحاة ، والبلاغيون ، ومؤلفو كتب الإعجاز ، كذلك نجدُ من غير العرب مَن عَنى بهذهِ الفكرة ، فأرسطو في كتابهِ (فن الشعر) ، تحدثَ عن أَقسامِ الكلمة ، والفروق بين أَقسامها ، والمقاطع والحروف ، والأَصوات التي رآها ضرورية في البلاغة[3] ، كما تحدث في كتابه (الخطابة) عن مراعاة الروابط بين الجمل ، والأسلوب ، وطرق أَدوات الوصل ، والتكرار ، مما يدلُ على إنَّ أرسطو إتخذ من هذهِ الموضوعات أساساً في دراستهِ

(1) ينظر : من الوجهة النفسية : خلف الله أحمد : 93 .

(2) ينظر : من بلاغة النظم العربي : د.عبد العزيز المعطي : 13 ، وينظر : نظرية الإعجاز القرآني : 132 .

(3) ينظر : فن الشعر لأرسطو : ت عبد الرحمن بدوي : 55 .

للأساليب ، والتمييزَ بينها ، مما يؤكد البحث أَن جذور النظرية تمتدُ بعيداً في تراث الإنسانية[1] .

أقوالُ الباحثين في مصادر النظم :-

كانَ عبد القاهر يؤلفُ ، وأفكار السابقين مهضومة في فكرهِ يستحضرها وقتما يستلزم الأمر المناقشة ، أو الاستشهاد ، أو الاستئناس ، فلم يكن يؤلفُ وكتبُ الآخرين مبسوطةً بين يديهِ ، لقد كان صاحب فكرٍ ، وقضايا يطرحها ، ومصنفات الآخرين من خلفهِ بَعد أن يَتمثلها في عقلهِ ، وكان أكبرُ اهتمامهُ بفكر الجاحظ ، والآمدي ، والقاضي الجرجاني ، وٱبن جني ، كما أولى أهتماماً بأفكار سيبويه ، وغيرهِ[2] .

إنَّ منهج ٱبن جني في مزج اللغة بالفكر كان حاضراً في عقل الشيخ الجرجاني ، وهو يفسرُ النظم ، وتطبيقاتهِ ، وظواهرهِ ، كما أَنَّ تأثرهُ بالخطّابي ظاهراً بيناً في أصل فكرة النظم ، وصلة البلاغة بالإعجاز[3] ، ولقد كان تأثر عبد القاهر بالجاحظ في قضايا العلم بالشعر ظاهرٌ بيّن ، حتى أنهُ يتفوقُ على غيرهِ في هذهِ الناحية من التأثر[4] ، وأما تأثرهُ بالآمدي ، والقاضي الجرجاني فكان ظاهراً في نقد الشعر ، فقد استثمر عبد القاهر الفكر النقدي للموازنات ، وهو يدرس قضية الإعجاز ، إذ رأى ضرورة تمرس الباحث في الإعجاز للمفاضلة بين شعر ونثر ، ومعرفة طبقات الكلام ودرجاتهِ ليكون مقدمة للنظر في نظم الشعر ونظم القرآن ليتبين الفيصل ، والفرقان[5] .

---

(1) ينظر : الخطابة لأرسطو : ترجمة عبد الرحمن بدوي : 185 .

(2) ينظر : شرح دلائل الإعجاز : 21 .

(3) ينظر : مدخل إلى كتابي عبد القاهر : الشيخ أبو موسى : 36 .

(4) ينظر : شرح دلائل الإعجاز : 21 .

(5) ينظر : م . ن : 22 .

وتأثر عبدُ القاهر بالرماني (ت 386هـ) في مواضعَ كثيرة من كتابهِ ، وكان متوازناً بين الأفادة منه في باب الاستعارة والإيجاز ، والرد عليه في عدِّه ، تلاؤم الحروف من البلاغة التي يُفسر بها الإعجاز[1] .

ولا يخفى تأثر عبد القاهر بالقاضي عبد الجبار وعلى الرغم من استدراكهِ عليه في تعريف الفصاحة التي فسّر بها الإعجاز تعريفاً يوهم التعلق بالألفاظ ، وعلى الرغم أيضاً من وجود مشابهة تَعدُ كبيرة ، بينهما ، وتأثير الأوّل على الثاني يُعد عظيماً ، فأن الجرجاني يخفي هذا التأثير وتلك المشابهة فيهملُ إهمالاً تاماً ذكر القاضي عبد الجبار عن عمدٍ وإصرار على أَنه يذكرُ أسماء كثيرة ممن نقل عنهم أو أخذ منهم في دلائل الإعجاز[2] .

ومع هذا الموقف المتشدد لعبد القاهر من الفكر الاعتزالي ، فلقد كان للمعتزلة فضلٌ لا يستهانُ عليه ، تكشفه القراءة الدقيقة لكتاب دلائل الإعجاز .

وقد أشارَ هو نفسه بتأثرهِ بالعلماء والاعترافِ بفضلِهم إذ قال : ((ولم أَزل منذ خدمتُ العلمَ أنظرُ فيما قاله العلماء في معنى (الفصاحة) ، و(البلاغة) ، و(البيان) ، و(البراعة) ، وفي بيان المغزى من هذهِ العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأجدُ ، بعض ذلك كالرمز ، والإيماء ، والإشارة في خفاء ، وبعضهُ كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب ، وموضع الدّفين ليبحث عنه فيخرج ، وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لتسلكه ، وتوضع لك القاعدة لتبني عليها . ووجدتُ المُعوَّل على أَن ههنا نظماً وترتيباً ، وتأليفاً ، وتركيباً ، وصياغةً وتصويراً ونسجاً وتحبيراً ، وأَنَّ سبيل هذهِ المعاني في الكلام الذي هي مجازٌ فيه ، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها))[3] .

وحاصلُ القولِ في هذه القضية أن عبد القاهر اعتمد كثيراً على أقوال الآخرين ولكن إتكاءه على عقلهِ كان أكبرَ من إتكائهِ عليهم ، وهو بذلك في طليعة النماذج المجددة في الحركة

(1) ينظر : شرح دلائل الإعجاز : 22 .
(2) ينظر : م . ن : 22 .
(3) م . ن : 34 .

العلمية قديماً ، إذ أحسن عبد القاهر توظيفُ أفكارَ سابقيه في مجالاتها ، وعمل كذلك على الملاءمة بين أفكارهِ وأفكار الآخرين بهدف إخراج نظرية النظم إخراجاً دقيقاً ، ومؤثراً في معاصريه ، والذين يأتونَ من بعدهِ ، ولقد كان تأثيرهُ قوياً متسقاً حتى نراهُ متشعباً في إتجاهاتٍ ثلاثة عند نقاد القرون اللاحقه له :

الأوّل : تجاهُ يغلبُ عليه التعقيد ، والضبط كالرازي (ت 606هـ) في كتابه نهاية الإعجاز في دراية الإعجاز ، ثم السكاكي (ت 626هـ) ومن دار في فلكهِ .

الثاني : إتجاهٌ يغلبُ عليه التذوق الأَدبي للشواهد كما هو عند ٱبن الأثير (ت 637هـ) في (المثل السائر) والعلوي (ت 749هـ) في الطراز .

الثالث : إتجاهٌ يحسن الإفادة بفكر عبد القاهرمن الجهة التطبيقية كالزمخشري (ت 538هـ) في تفسيرهِ (الكشاف) الذي إمتد تأثيره إلى أكثر المفسرين من بعدهِ .

لقد وظف الجرجاني أفكار الآخرين في مجالات أخرى غير التي وردت فيها عندهم ، وهذه ميزة العلماء الكبار الذين يحسنون الإفادة بالأفكار إلى أقصى الدرجات ، ونقل الفكرة من مجال إلى آخر بالقياس والاستنباط[1] .

لقد بات مشهوراً في الوسط اللغوي ، والأدبي أَنَّ نظرية النظم مرتبطة بعبد القاهر الجرجاني ، والحقيقة إِنَّ نظرية النظم من حيث الأصول ، والبنود من أَفكار كثير من العلماء القدماء منهم القاضي عبد الجبار لكنَّ الفرق الوحيد بينهما هو تسمية المصطلح فهو عند القاضي (الضم والنظم) وعند عبد القاهر (النظم)[2] وبعد الإطلاع على آراء عدد من الباحثين ، وجدنا العديدَ منهم توصلوا إلى هذهِ النتيجة في مقدمتهم : الدكتور شوقي ضيف الذي يقول : ((وحقاً إنَّ عبد القاهر حاول تفسيرهُ بتوخي معانيه فحسب ، ولكن حين نحلل هذه المعاني ، نجدها تنحل إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار تصوير الوجوه التي يقع بها

(1) ينظر : شرح دلائل الإعجاز : 22 .

(2) ينظر : نظرية القصد وأثرها في المعنى والإعجاز القرآني عند القاضي عبد الجبار : ليلى عباس خميس ، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، 2007 : 147 .

التفاضل في فصاحة الكلام ، وعبدُ الجبار يُشيرُ صراحةً إلى حركات النحو وما ترسم من فروقٍ في العبارات ، ولاشكَ في أَنَّ مثلهُ في ذلك مثل عبد القاهر فهو لا يريدُ الحركات الظاهرة وإنما يُريدُ معنىً هو نفس المعنى الذي أرادهُ عبد القاهر ، وهو النظام النحوي للكلام))[1] .

ومن الذين ناقشوا قضيّة نسبة نظرية النظم الدكتور وليد القصاب الذي رأى ((أنَّ حديثَ القاضي عبد الجبار عن نظم الألفاظ عن طريقةٍ مخصومةٍ وإشادتهِ إلى بعض خصائص هذهِ الطريقة فيما يدلُ على إحساسهِ بتوخي معاني النحو))[2] ، وقد ((لاحظ عبد الجبار في النظمِ ذلك المعنى العميق الذي يعدو نطاق اللفظ المفرد أو المركب مع غيرهِ ليلاحظ ما بين الكلم من ترابط معنوي وتماسك تفرضه دلالات النحو وعلاقتهِ وهو الإحساس الذي فسّر الإعجاز القرآني))[3] .

ويتابعُ بحثهُ في هذهِ القضية قائلاً : ((وقد كان يمكن للقاضي عبد الجبار أَن يكونَ صاحب نظرية النظم غير مدافعٍ عنها لو أَنه نَزَلَ بها إلى ميدان التطبيق العملي ، وراح يقيس عليها نصوص القرآن الكريم وآياتهِ ، ولكنُه شُغِل بالجدل الفلسفي ، وصرفتهُ المباحثَ الكلامية عن وجهتهِ فلم يعطِ نظرية النظم التي وضع مبادئها فضل بحث أو تأمل ، وظلَّ كلامهُ نظرياً بحتاً))[4] .

ومن الذينَ تطرقوا إلى هذهِ القضية الدكتور عبد الفتاح لاشين الذي يقول : ((القاضي عبد الجبار هو الذي ابتكر نظرية النظم ، إلا إنَّ هناك فارقاً بين المبتكر لأَصل النظرية ، والمبدع أَساس الفكرة ، وبينَ مَن حازَ فضل تفسيرها وتوضيحها توضيحاً دقيقاً ، بحيث أَصبحَ هو صاحبها الذي صورها وطبقها ... فكان عبد الجبار باكورة جاء بعدهُ

(1) البلاغة تطور وتأريخ : شوقي ضيف : 117،118 .
(2) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة : وليد القصاب : 183 .
(3) م . ن : 329 .
(4) التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة : 329 .

عبد القاهر ، فكانَ الثمرُ جنياً))[1] ولابد من الإشارةِ إلى إنَّ محمود محمد شاكر في مقدمة كتاب دلائل الإعجاز كانَ له الرأيَّ نفسه[2] .

ومن الذين أدلوا بدلوهم في هذا النقاش العلمي الدكتور أحمد مطلوب الذي ذَهَبَ مذهب السابقين بقوله : ((إنَّ عبد الجبار وضع الأسس التي بنى عليها عبد القاهر نظرية النظم وإذا نظرنا إلى الأسس النقدية التي إحتواها كتابه (المغني) وجدناها غير واضحة ، لأنه لم يكن ناقداً تعنيه دراسة الأساليب والموازنة بينهما ، وإنما كان ينظر إلى مسألة الإعجاز نظرة عقلية))[3] .

فالقاضي عبد الجبار كان ينهجُ منهجاً علمياً في إثبات إعجاز القرآن ولم يطبق ما وصفهُ من أُصول نظرية في مجال تطبيقي تكتب له الشهرة ، على عكس عبد القاهر الجرجاني الذي درسها دراسة تطبيقية شهرت بين الناس مما جعل إرتباطها بهِ أكثر شهرةٍ من نسبتها إلى عبد الجبار المعتزلي .

وأشار بعض الباحثين إلى أن عبد القاهر هو أول مَنْ بيّن أَهمية النحو ، وأثرهُ في النظم منهم : الدكتور (حاتم الضامن) الذي يقول في مبحث : ((فكرة النظم وصلتها بالنحو))[4] : أَنَّ ((عبد القاهر أَولَ عالمٍ أَخرجَ النحوَ مِن نطاقِ شكليتهِ وجفافهِ ، وسما به فوق الخلافات والتأويلات حولَ البناءِ والأعرابِ ، لقد أَخضعَ النحو لفكرة النظم))[5] ، في حين تَوضحَ لنا من خلال الموازنات أَنَّ القاضي هو أَولُ مَن أَشارَ إلى موقعِ الكلمةِ وحركاتها وإعرابها وهذهِ أَبرزُ معالمِ النحو ، فضلاً عن الضم الذي يتعلقُ بالتركيب والجملة ، ولكن يبقى السبقُ للمبتكرِ وتظلُ حقيقةً ترافقُ المفسرَ ((الرجلَ الثاني)) .

---

(1) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار : عبد الفتاح لاشين : 520 .

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : المقدمة : د ، هـ ، و .

(3) إتجاهات النقد الأَدبي في القرآن الرابع للهجرة : أحمد مطلوب : 140 .

(4) ينظر : نظرية النظم تأريخ وتطور : د.حاتم الضامن : 47 .

(5) م . ن : 47 .

ذهبَ كثيرٌ من الباحثين إلى أَن البلاغة العربية تأثرت بالبلاغة اليونانية ، وحتى في نظرية النظم التي سارَ فيها (عبد القاهر) صوب شعاع أضاء الكتبَ والمؤلفاتِ السابقةِ فإنَّ الدكتورَ (إبراهيم سلامة) يرى أنه حاذى أرسطو في ذلك ، أو أنه عُرِف مثله ، يقول : ((ولكن أَكثر ما يعنينا هنا أَن (عبد القاهر) عُرِف كأرسطو ، أو عن أَرسطو ، أَن تغير الألفاظ يتبعهُ تغير المعنى))[1] وإنَّ هذهِ فكرة لا تحتاج إلى أرسطو ولا إلى غيرهِ بل تكادُ تُدرَكُ بالفطرةِ : (بفطرة اللغة) . وما من متكلمٍ بلغةٍ إلا يَعرفُ أَن تغير الألفاظ يتبعهُ تغير المعاني دون أَن يرجع إلى معلمٍ في ذلك .

وإستمرَ إبراهيم سلامة قائلاً : ((أَن (عبد القاهر الجرجاني) كانَ الأول الذي مَجد النحوَ في تأليفِ خاص ، وجعلَ له هذهِ المنزلة في البيانِ والبلاغة ، بعد أَن كان مقصوراً على التركيب وصحة الأعراب في نظرِ كثيرٍ من النحويين على الأَقل ، وذكرَ أنه انتفعَ كثيراً بهذا الباب النحوي الذي ذكره أرسطو في كتابه (الخطابة) لا لأنه نقل عنه ، ففي النحو العربي ما يفوق النحو اليوناني من التبويب ، والتفريع ، والتفاصيل ، ولكن لأنه كان يفهم كما فهِم (أرسطو) أَن النحو صلب البلاغة ، كما قال الأولُ لخطباء اليونان ، قال الآخر للبلاغيين لا تحقروا النحو ، ولا تزهدوا فيه ، لأنَّ الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها ، حتى يكونُ الإعرابُ هو الذي يفتحها))[2] .

فلو أَنَّ (عبد القاهر) عرف فضل النحو ، وأَهميتهِ من خلالِ إشاراتٍ أَدلى بها (أرسطو) ، لكانَ الأوائلُ ممن سبقوا (عبد القاهر) تلقفوها ، وَكوَّنوا علم البلاغة كاملاً ، ولتوصلوا إلى نظرية إعجاز القرآن الكريم التي ينسب فضل تقريرها وشرحها بتلك الصورة التي جاءت في كتاب دلائل الإعجاز إلى (الشيخ عبد القاهر) .

ولقد سبق (الخطابيُّ) وغيرُه (عبد القاهر) فالأولى أَن يكونوا مصدراً (للشيخ عبد القاهر) لا (أرسطو) .

---

(1) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ؛ إبراهيم سلامة : 377 .

(2) م . ن : 367 .

وعلى كل حالٍ فما أخذهُ الشيخ عبد القاهر الجرجاني من غيرهِ من علماء المسلمين واضح في كتبهِ ، وواضح كذلك في كتب السلف التي تزخر بكثيرٍ من المعلومات ، وبفيضٍ من القواعدِ في مجالاتٍ مختلفة ، وهي علومٌ لا يمكن أَن يقال عن أَصحابها وعن الشيخ عبد القاهر أنهم إستقوها من روافد أجنبية .

ومن الباحثين من أَنكرَ الصلة بين عبد القاهر وأرسطو ، لأنه لم يُشر في كتبه إلى أَنه إستمد إلهامهُ عن مصدر إغريقي على الرغمِ من أنه يُشيرُ إلى مصدرِ إلهامهُ من مفكري العرب ، فقال الدكتور أحمد أحمد بدوي : ((إنَّ صمتَ عبد القاهر عن الحديث عن آراءِ أَرسطو يُثيرُ فيَّ كثيراً من الريبِ في إنَّ صاحبَ الدلائل والأسرار قد نقل نقلاً مباشراً عن الفيلسوف الأغريقي فأنه حتى في فكرة النظم التي وقفّ عليها كتابه دلائل الإعجاز قد نقل عن العلماء ما يؤيدها ... فإذا كانَ قد نقل عن أرسطو فلم يكن الفيلسوف اليوناني بمن يسترُ عبد القاهر الأخذ عنه ، وإذا كان هناك بعض التشابه في العناوين فليس ذلك بدالٍّ على ذلك الانتفاع))[1] .

فَليست فكرة النظم التي جاء بها عبد القاهر إلا امتداداً لآراء الجاحظ وعلماء إعجاز القرآن ، وما تحدث عنه النحاة من موضوعاتٍ إتخذها أساساً لنظريتهِ كالتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، وأساليب النفي والاستفهام ، والتوكيد وغير ذلك ، أما الفصلُ والوصل فهو أَقدمَ من عهد الترجمة عند العرب ، فعبدُ القاهرِ ليس بحاجةٍ إلى أَن يقرأ ما كتب أرسطو من عباراتٍ موجزه ليتحدث عن هذهِ الموضوعات ، وقد أَحسن الدكتور شوقي صنعاً حينما قال : ((ومِن المؤكد أَن ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية شيء يفوت الحصر ، وإنَّ عبد القاهر أَفاد مما كتبوه فائدةً كبرى))[2] ، فنظرية النظم أَوحت بها الدراسات القرآنية المتصلة بقضية الإعجاز ، وفصول
كتابه (الدلائل) أَوحت بها دراسته للنحو وتخصصه فيه وغوصه على معانيه[3] .

---

(1) عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية : أحمد أحمد بدوي : 315 .
(2) م . ن : 315 .
(1) ينظر : عبد القاهر (بلاغته نقده) : أحمد مطلوب : 301 .

تحليلُ مقولات النظم عند الجرجاني والإشارة إلى مصادرها :-

إنَّ نظريـة الـنظم التـي وضـحها الشـيخُ عبـد القـاهر هـي أسـاس الكـلام البليـغ الـذي تحـدث عنـه فـي كتابـه (دلائـل الإعجـاز) لـيس بهـدف تثبيتهـا بـل لأَنـه رَبَطهـا بكـل أَنـواعِ الكلام وإنتاجهِ .

لقـد إسـتنبط هـذه النظريـة مـن بعـضِ مـا كُتِـب فـي بعـض المؤلفـات فَوسَـعهُ ، ووضـحهُ ولـيسَ معنـى هذا الكـلام أنـه ظَـلَّ أَسيرَ السابقين ، بـل أطلـعَ علـى الأسـس العامـة ، والأصـول الراسخة ثم أَعادها بطريقتهِ الخاصة التي إنفرد بها عن الآخرين واتضحت فيها نظريتهُ المتكاملة ، ومن هنا كان فذاً بين البلاغيين والنقاد[1] .

ومع ذلك كان يُشيرُ في كثيرٍ من الأحيان إلى المصادرِ التي إستقى منها ، وأَحياناً يصحح ما جاءَ بها ، وأحياناً يردُ أقوالهم ويصحح آراءهم ، إلا إنه في مناسبات كثيرة كان لا يشير إلى مصادره ، وعلى البحث أن يشير إلى ذلك ففي الجانب البلاغي النقدي تأثير مثلاً : بالجاحظ ، وٱبن طباطبا ، وٱبن جني ، وأبي هلال العسكري .

كمـا تـأثر بمـؤلفي إعجـاز القـرآن مثـل : السـيرافي (ت 358هـ) ، والخطـابي ، والباقلاني ، وعبد الجبار أسد آبادي .

إنَّ التدقيق في مقولات (النظم) و (النظم القرآني) كما وردت في (دلائل الإعجاز) يفضي إلى تبيّن قسم من مصادرها التي تحدث فيها بلاغيون سابقون للجرجاني ، وفي الآتي وصفٌ وتحليل لقسم من المقولات مع الإشارةِ إلى مصادرها ، وطرائق تشكلها في كلامِ عبد القاهر .

لقد جعلَ عبد القاهر من بعض القضايا التي عالجها الجاحظ في (الحيوان) أَو الأصول في النقد والأَدب ركائزَ لخطتهِ ووسيلةً لفهم البيان القرآني ولعلَّ كتابات الجاحظ قد تضمنت كثيراً من خصائص النظم ، وأغلبُ الظنِ أنَّ الجاحظ ، والجرجاني يشتركانِ معاً في

(2) ينظر : م . ن : 29 .

أَنهما ينحوانِ نحواً واحداً ، وأنهما من أَنصارِ النظم ، والصياغة والتصوير بل تكادُ نظرية النظم أَن تكونَ صورة مفصلة لرأي الجاحظ[1] ، ففكرة الجاحظِ عن النظمِ فكرة لفظية ، تعتمدُ على حسن الصوغِ ، وكمال التركيب ، ودقة تأليف اللفظ وجمال نظمهِ[2] وهذا ما يبدو واضحاً في قوله : ((والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ، وإنما الشأنُ في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسُهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ، وإنما الشعرُ صناعةٌ وضربٌ من النسج وجنس من التصوير))[3] .

وهذا القولُ يبدو قريباً من مقولات الجرجاني التي تتجهُ بالكلامِ صوب الصياغة ونظم الكلام .

ولننظر في قوله : ((ومعلومٌ أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأَن سبيل المعنى الذي يعبرُ عنه سبيل الشيء الذي يقعُ التصوير والصوغَ فيه ، كالفضةِ والذهبِ يصاغُ منهما خاتمٌ أو سوارٌ))[4] .

الذي يبدو قريباً من مقولة الجاحظ السابقة التي أحال فيها فضل الأدب إلى الصياغة ، وهذا ما قال به عبد القاهر فيما بعد .

قال الجرجاني : ((واعلمْ أَن ليسَ النظمُ إلا أَن تضعَ كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصولُهُ ، وتَعرف مناهجهُ فلا تزيغ عنها))[5] .

ونَجدُ تشابهاً بين هذا القول وقول ٱبن طباطبا (ت 322هـ) الذي يقول فيه : ((فإذا كانَ الكلامُ الواردُ على الفهمِ منظوماً مصفى من كدر العِي ، ومقوماً من أَود الخطأ

(1) ينظر : عبد القاهر الجرجاني (بلاغته ونقده) : 276 .
(2) ينظر : نظرية القصد : 141 .
(3) الحيوان : للجاحظ : تح : عبد السلام هارون : 3/132،130 .
(4) دلائل الإعجاز : 254 .
(5) م . ن : 81 .

واللحن ، سالماً من جور التأليفِ ، موزوناً بميزان الصوابِ لفظاً ومعنيٍ وتركيباً أتسعت طرُقُهُ ، ولُطفت موالجه فقبلهُ الفهم ...))[1] .

ويقصدُ الجرجاني بقوانين النحو وأصوله الأسس التي تحكم الصلات ، والعلاقات بين الكلمِ في النظم .

أَما مناهجَ النحوِ ورسومه : فهي قوانينهُ وأصوله ، وهي أيضاً طرائق تعليق الاسم بالاسم في الجملة الأسمية ، وطرق تعلق الاسم بالفعل في الجملة الفعلية ، وطرق مجيء الحرف والأدوات ، وحديثُ الشيخ هنا عن النظم الصحيح المستقيم فيه شبه واضح من حديث ٱبن طباطبا السابق له .

وقال عبد القاهر : ((ذاكَ لأنهم لا يجدونَ بُدْاً من أَن يعترفوا بالحاجةِ إليه فيه ، إذ كان قد علم أَن الألفاظَ مغلقةُ على معانيها حتى يكون الأعراب هو الذي يفتحها))[2] ، وهو يعني أَن المعاني والألفاظ ذات أَهمية بالغة في التعبير عن خوالج النفوس إلا أنها تبقى كالدرة في صدفها لا يفتحها ، ولا يستخرج كنزها إلا النحو ، الذي يفتحُ أبوابَ المعاني المغلقة . هذا هو الميزان الذي به يُعرفُ مقدارَ صحةِ الكلامِ من خطئهِ ، فهو إنما يكونُ بمعرفةِ النحو وقوانينهُ ، وتطبيقها على الكلام .

ولقد وجدنا أَن قول الجرجاني هذا بمعناهُ سبق للسيرافي أَن تحدّث به حين قال إَن مقياس الكلام هو معرفة الأعراب ، والوقوفُ على دقائقهِ ولطائفهِ ، ومعانيه ، ((لأن صحيح الكلام من سقيمهِ يُعرفُ بالنظمِ المألوف والاعراب المعروف))[3] .

وفي قول الجرجاني : ((وأعلم أَن ليسَ النظم إلا أَن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ...))[1] ، فالجرجاني في هذا الكلام يُشيرُ أنَّ العبارة الصحيحة في الكلام ما هي إلا تجسيد لمقولات النحو ، وقوانينهِ ، وأصولهِ التي تجري على وفق قواعد معروفة متفقٌ على

(1) عيار الشعر : 20 .

(2) دلائل الإعجاز : 28 .

(3) الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي : 1 : 109 .

أحكامها التي لا يمكن أَن يتجاوزها المتكلم . وهذا يعني أَن علم النحو الوجه الآخر للنظمِ . لذلك فإن نظم الكلامِ يعني وضعهُ الذي يقتضيه علم النحو بأن تراعى قوانينهُ ، وأصولهُ ، وتُعرف مناهجهُ وتُحفظ رسومهُ فهذهِ الشروط الثلاثة هي قانون النظم .

وقال الجرجاني في مناسبة أخرى : ((أَن لا نظمَ في الكلم ولا ترتيب متى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض))[2] .

ويقصدُ بالتركيب : النحو ، أو الجملة ، ويستمر الجرجاني في توضيح أثر النحو في النظم قائلاً : ((اعلم أنك لا تجد هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه تجري على ألسنتهم ألفاظ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توخي معاني النحو وأحكامه في ما بين معاني الكلم))[3] فالنظمُ عند الجرجاني (معاني النحو) .

نجد هذا الكلام مماثلاً لكلام القاضي عبد الجبار في قوله : ((ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أَن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها وكذلك القول في جملة من الكلام فيكون هذا الباب داخلاً في ما ذكرناه في موقع الكلام ، لأن موقعه قد يظهر بتغير المعنى ، وقد يظهر بتغير الموضع ، في نطق المتكلم . وهذا ظنُ فاسد ممن يظنهُ ، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون . بحال الواضع للكلام والمؤلف له ، والواجب أَن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع))[4] .

ونرى عبد القاهر يكرر (معاني النحو) ويعيدهُ وقد بين موضوعاته وحصرها في قوانينه[5] إذ يقول : ((وذلك أنا لا نعلمُ شيئاً يبتغيه الناظم بنظمهِ غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر بالخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك (زيدٌ منطلقٌ) و (زيدٌ ينطلق) و

---

(1) دلائل الإعجاز : 81–82 .

(2) م . ن : 55 .

(3) م . ن : 405 .

(4) المغني : 16 ، 199 .

(1) ينظر : عبد القاهر الجرجاني (بلاغته ونقده) : 66 .

(منطلق زيد) و (زيد هو المنطلق) ، (زيدٌ هو منطلق) . وفي الشرط والجزاء وفي الحال وفي الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحدٍ منا بخصوصية في ذلك المعنى كأن تقول (ما) في نفي الحال وبـ (لا) إذا أُريد نفي الاستقبال))[1] .

يُعدُ الخطابيّ من العلماء الذين عَنوا بكشفِ أَسرار القرآن الكريم ، ولقد وفقهُ الله سبحانه ، إلى ما لم يوفق إليه من سبقهُ من كشف سر النظم العظيم .

ولقد كانت أَقواله ينبوعاً استقى منه الجرجاني معالم نظريته إلى أَن أصبحت واضحةً محددة الأَهداف . قال عبد القاهر : ((معلومٌ أَن ليس النظمُ سوى تعليق الكلمَ بعضها ببعض ، وجَعل بعضها بسبب من بعض))[2] .

يعني أَن النظمَ ليست ضماً للمفردات فحسب ، ولكنهُ مراعاة أَن تكونَ بين الكلم المضمومة صلةً تحددها مواقع الكلمات يقول : والكلامُ ثلاث : اسم ، وفعلٌ ، وحرف ... .

وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق إسم بأسم ، بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفةً ، أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، عطفاً بحرفٍ أو[3] ... ومن الأمثلةِ على ذلك إسم الفاعل كقولنا : ((زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمراً)) ، أو إسم المفعول كقولنا : ((زيدٌ مضروبٌ غلمانُهُ)) ، أو صفة مشبهة كقولنا : ((زيدٌ حسنٌ وجههُ ، وكريمٌ أصلُهُ ، وشديدٌ ساعدُهُ))[4] .

يُريد عبد القاهر من هذهِ الأمثلة التأكيد على أَن تلك الطرائق من النظم موجودة في كلام العرب ، على أنه لم يكن محصياً تلك الطرق ، ولكن يبدو أَن الطبيعة النحوية قد إستحكمت[5] .

---

(2) م . ن : 66 .

(3) دلائل الإعجاز : 4 .

(4) ينظر : م . ن : 4–5 .

(5) م . ن : 5 .

(1) ينظر : شرح دلائل الإعجاز : 53،54 .

والثاني تعلق إسم بفعل : يذكرُ عبد القاهر في صور هذهِ الفقرة أن تعلق الأسم بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً ، لكنه فصَّل في المفعول وترك الحديث عن الفاعل : ! فيقول : ((وأما تعلق الاسم بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً ، فيكون مصدّراً قد انتصبَ به ، كقولك (ضربتُ ضرباً) ويقال له : (المفعول المطلق) أو مفعولاً به ، كقولك : (ضربتُ زيداً) ، أو ظرفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : (خرجت يومَ الجمعةِ) ، (وقفت أمامك) ، أو مفعولاً معه كقولنا : (جاء البردُ والطيالسة) ، أو مفعولاً لأجله كقولنا : (جئت أكراماً لك) . أو بأن يكون منزلاً منزلة المفعول ، وذلك في خبر (كان) وأخواتها ، والحالُ والتمييز مثل : ((طابَ زيد نفساً))[1] . وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أَضرب :-

1- أَن يتوسط بين الفعل والاسم مثل : (مررتُ بزيدٍ) .

2- العطف: وهو أَن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول مثلُ: (رأيتُ زيداً وعمراً) .

3- تعلق حرف الاستفهام أو النفي والشرط والجزاء بما يدخل عليه مثل : (ما خرجَ زيدٌ) ، و (لا رجلَ في الدارِ) .

وهذهِ طريقةً تعليمية مبسوطة غايتها الإقناع بقيمة الحرف ، فالحرفُ وإن كان لا يستقل بمعنى ، لكنه أداة يتوصل بها إلى تعليق الاسم بالفعل حتى يظهر لهما معاً معنى . يقول الجرجاني : ((فهذهِ الطرقُ والوجوهُ في تعلق الكَلِمِ بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه))[2] .

فمعاني النحو إذن هي طرائق تعليق الكلم (المفردات) بعضها ببعض كما وضحنا . فكل وجه من وجوه الارتباط بين مفردات الجملة التامة هو معنى من معاني النحو ومواقع الكلمات كذلك ، ثم يقولُ : ((ثم إنا نرى هذهِ كلها موجودة في كلام العرب ، ونجدُ العلم بها مشتركاً بينهم))[1] .

---

(2) ينظر : دلائل الإعجاز : 5 .

(3) م . ن : 8 .

ولقد وجدنا أصول المقولات السابقة عند الخطابيّ الذي أَودع الجرجاني مفاتيح نظريتهِ فقال : ((وإنما يقومُ الكلامُ بهذهِ الأشياء الثلاثة : لفظٌ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباطٌ له ناظم وإذا تأملت القرآن وجدت هذهِ الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة))[2] . ومعلومٌ أَن الخطابي أَسبقُ من الجرجاني فهو يرتبطُ معه بعلاقة أشبهَ بعلاقة المعلم وتلميذهُ .

يرى الخطابي أَن فكرة الإعجاز القرآني قائمةٌ على إنَّ القرآن جاءَ بأفصحِ الألفاظ في أَحسن نظوم مضمناً أصح المعاني[3] وذلك إنه يرى إنما الإعجازُ يكون في اختيار الألفاظ المناسبة تماماً لأداء المعنى المطلوب ، لأنَّ اللغة العربية إنما هي بحرٌ يزخر بما لا يُحصى من المفردات التي لا يمكن لبشرٍ أَن يحصيها ، ناهيك عن أَن يدرك معانيها ، لذا كان القرآنُ معجزاً لأنه راعى تماماً فكرة النظم ، وأختار الألفاظ ما يناسب المعاني . كما إنَّ المعاني من الصدق والحكمة وشرف الغاية ، ما أقام دولة الإسلام وأضاء القلوب بنورهِ ، وكانَ الرابطُ الجامع لهذين – المعنى ، والكلمة بوساطة النحو الذي وفق بين المعنى المطلوب وبين المفردات المنتقاة . وهذا هو النحو وحقيقة معناهُ الربط بين الكلمات على حسب المعاني وهذهِ هي النظرية التي وسعها فيما بعد الشيخ (عبد القاهر) وإذا كانَ الخطابي قد شرح هذهِ العناصر الثلاثة فليسَ بالمستوى الذي وصل إليه (الشيخ عبد القاهر) من فهمٍ عميقٍ وشرحٍ وافٍ حيث يقولُ في مستهل كتاب الدلائل : ((ومعلومٌ أَن ليست النظمُ سوى تعلق الكلمِ بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض))[4] . ومضمون هذا المعنى هو ما جاء في (تعريف الخطابي) للإعجاز إذ تراه يصفُ ألفاظ القرآن الكريم بقوله : ((لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح

(1) ينظر : المدخل في دلائل الإعجاز : 8 .
(2) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (رسالة الخطابي) : 24،25 .
(3) ينظر : م . ن : 27،28 .
(4) دلائل الإعجاز : 4 .

ولا أجزل ولا أَعذبُ من ألفاظهِ))[1] ثم وصف النظم فقال : ((ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً ولا أَشدُ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمهِ))[2] .

يُعدُ مصطلح (الضم) من المصطلحات التي ظهرت عند أبي هلال العسكري في كتابه الصناعتين[3] وقد أستعملهُ بعد ذلك الباقلاني واحتذى حذوهم عبد القاهر الجرجاني وجَعلهُ أَحدَ أَركان نظرية النظم وذكرهُ في أَكثرِ من موضعٍ في كتابهِ في أكثر من صيغةٍ قال الجرجاني : ((إنَّ الألفاظ المفردة التي هي أَوضاع اللغة ، لم توضع لِتُعرفَ معانيها في أَنفسها ، ولكن لأن يُضمَ بعضها إلى بعض ، فيعرفَ فيما بينها فوائدَ))[4] . وهو في هذا القول أرادَ التأكيدَ على مسألتين : الأولى : أَنَّ اللفظة لم توضع لكي يُعرف معناها في نفسها ، والأخرى أَنَّ معنى اللفظة المفردة لا يظهر إلا من خلالِ ضمها إلى جارتها .

وكانَ العسكري قد كتب باباً في كتاب الصناعتين عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك قال فيه : ((وحسن الرصفَ أَن توضع الألفاظ في مواضعها ، وتمكن في أَماكنِها ولا يُستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفاً لا يفسد الكلام ولا يعمي المعنى ، وتُضم كل لفظةٍ إلى شكلها وتضافُ إلى لِفقها))[5] .

إِنَّ الموازنة الدقيقة بين القولين تُشيرُ صراحةً إلى التشابه التام بينهما ، وهذا يؤكدُ أَن الجرجاني ربما أَفادَ من العسكري في هذهِ المسألة وكان العسكري مصدراً من مصادر قضية الضم التي هي ركن مهم من أَركانِ نظرية النظم .

وكانَ مصطلح (الضم) قد ظهر بعد أَبي هلال العسكري عند ناقدِ بلاغي آخرَ هو

---

(1) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (رسالة الخطابي) : 27 .

(2) م . ن : 27 .

(3) ينظر : كتاب الصناعتين : 167 .

(4) دلائل الإعجاز : 539 .

(5) كتاب الصناعتين : 167 .

الباقلاني ففي كتابه الفذ (إعجاز القرآن) تداولَ أكثرَ من مرةٍ مصطلح (الضم) بالطريقة نفسها التي ظهرت فيما بعد عند عبد القاهر الجرجاني وهذا ما يبدو واضحاً في قول الباقلاني : ((ليست جزالة اللفظة وشرفها فقط ، ولكن ضمها إلى أُخرى ، وإفرادها على وجهٍ يكون أَوقع في النفس لو أَوردت على غيره ، وضمت إلى سوى ما قُرنت به))[1] .

لم يتحدّث الباقلاني بالضبط عن إسم (النظم) أو (معاني النحو) بل ذكرَ إنَّ ما ينتج من تغير للمعنى إذا تغير مكان اللفظ وذلك حين يقول : ((لو أَبدلت الكلمة بغيرها أَبدلها ذلك الموقع في النفوس والأسماع))[2] وهذا هو لب قضية النظم التي لم يسفر نقابها إلا الشيخ عبد القاهر في قوله : ((وهل تجدُ أحداً يقولُ : هذهِ اللفظة فصيحة ، إلا وهو يعتبرُ مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأَخواتها))[3] ثم يؤكدُ الباقلاني وجهة نظرهِ في النظم ، ((من إنهُ ضم كلمة إلى أُخرى دون أَن يُبين تلك الحدود ، وذاك الموقع الذي يجبُ أَن تقع فيه))[4] .

فرّد عليه عبد القاهر أي على القاضي عبد الجبار بقولهِ : ((فمن أَقربُ ذلك إنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلامٍ إنَّ ذلك يكون بجزالةِ اللفظ ، وإذا تكلموا في زيادة نظمٍ على نظم ((أَن ذلك يكون لوقوعهِ على طريقةٍ مخصوصةٍ وعلى وجه دون وجه)) ، ثم لا تجدهم يُفسرون الجزالة بشيء ، ويقولون في المراد بالطريقة والوجه ما يَحْلَى السامع بطائل))[5] .

---

(1) مخطوطة هداية المسترشدين : وهي نسخة منقولة عن مخطوطة للباقلاني نقلها : د.عبدة هليل عن مخطوطة في مكتبة الأَزهر في رسالة مخطوطة في مكتبة كلية اللغة العربية بالجامعة الأَزهرية رقم 21 عام 342هـ .

(2) م . ن : 42 ، 43 .

(3) دلائل الإعجاز : 44 .

(4) مخطوطة هداية المسترشدين : 43 .

(5) دلائل الإعجاز : 456 .

ولقد إستطاع الباقلاني أَن يحوم قريباً من نظرية النظم لكنه لم يُفصحْ عنها كما فعل الجرجاني الذي يرى أَن لا مزية في اللفظ المفرد ولا في المعاني بل في النظم .

لقد وصف الباقلاني كلمات القرآن بصفات متعددة حين قال : ((إنَّ الإعجاز يكون في ضم لفظة إلى قرينه لها ومناسبة لمخرجها ، لا تنبوان في النفس والسمع ، فأن اللفظة إذا قرنت إلى مثلها في الشرف والجزالة وكانت مناسبة وقريبة المخرج من مخرجها كان لها بالضم والاجتماع ما لا يكونُ لكل واحدة منها إذا أفردت عن نظير لها ، وقرنت بغير شكلها وهذا أَيضاً معلوم محسوس من حال الألفاظ الشريفة إذا ضم بعضها إلى بعض))[1] .

وقد علِق بهذا المعنى الشيخ (عبد القاهر) وهو يشرح بعض الآيات ومزاياها حيث يقول : ((أفترى لشيء من هذهِ الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أَقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الأتساق العجيب ؟ فقد أتضح إذن أتضاحاً لا يدعُ للشك مجالاً أَن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث كلم مفردة ، وأن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة ، لمعنى التي تليها))[2] .

وقد تأثر الجرجاني مرّة أخرى بالباقلاني في قوله : ((ومما يجبُ إحكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة ، وذلك أَن نظم الحروف هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل إقتضى أَن يتحرى في نظمهِ لها ما تحراهُ ، فلو أَن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كانَ في ذلك ما يؤدي إلى فساد))[3] أي إنَّ الشيخ لا يرى الإعجاز واقعٌ في نظم الحروف ، لأنَّ نظمها لا يحتاج إلى ترتيب في الفكر وضرب في ذلك مثلاً : بأنَّ قائلاً لو قال (ربض) وهو يريد ضرب ، لما كان في ذلك فساد ، وإنما المعول عليه نظم الكلمة في الكلام

(1) هداية المسترشدين : 76 .

(2) دلائل الإعجاز : 46 .

(3) م . ن : 49 .

: وأما نظم الكلم فليس الأمرُ فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظمٌ يعتبرُ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء ، كيف جاء واتفق[1] وهذهِ الفكرة نَجدُ أساسها عند الباقلاني في قولهِ : ((يرى أَن التحدي واقعٌ في الحروف المنظومة ، وليس المقصود بالحروف المنظومة ترتيب الحروف في الكلمة المفردة ، وإنما يقصدُ بالحروف المنظومة التي يتكون منها كلام ، لأنه بصدد إستبعاد أَن يتحدوا بكلام الله القديم))[2] فنجدُ الشيخ يُعمل فكرهِ ويجهده في جعل الفكرة واضحة متقبلة لدى السامع .

أما في الفصاحة فنرى أَيضاً تماثل الأَقوال مع إختلافٍ في التسمية : قال الجرجاني : ((إن الفصاحةَ لا تظهر في أفراد الكلمات ، وإنما تظهر بالضمِ على طريقة مخصوصة))[3] وهذا النصُ نجدُ أَساسهُ عند القاضي عبد الجبار فتراهُ يوافقُ نصهُ ويطابقهُ لكنهُ يختلفُ في التسمية فهو عند (عبد الجبار) (الضم) وعند عبد القاهر (النظم) قال عبد الجبار : ((الفصاحةُ لا تظهرُ في أفراد الكلامِ ، وإنما تظهرُ في الكلامِ بالضمِ ، على طريقة مخصوصة))[4] .

(فالشيخ عبد القاهر) يرى في قول القائل بالضم على طريقة مخصوصة كلاماً فيه نقص ، فلم يأت تعريفهم للنظم بالمفهوم الصحيح الكامل ، إذ لابد أَن يراعى في الضم قواعد النحو ، ولابد كذلك من مراعاة المعنى بين الألفاظ . فإن كان قولهم ، لابد من ضم الألفاظِ بعضها إلى بعض هو مؤشرات نظرية النظم ، إلا أَن أهم عناصرها وهو توخي معاني النحو وأحكامهُ لم يكن بارزاً في تلك الأقوال ، بل لم تكن الصورة واضحةً أَمامهم .

---

(1) ينظر : دلائل الإعجاز : 49 .

(2) إعجاز القرآن : للباقلاني ، ت أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة : 260 .

(3) دلائل الإعجاز : 394 .

(4) المغني : 199/16 .

أما الموضع والموقع عند الجرجاني فالصلةُ متينة حتى بدا تأكيد هذا الأمر لدى الجرجاني كالتكلف لأنه ((لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيها بين الكلم))[1] .

وقد ناقش الجرجاني مفهوم الموقع بانياً على كلام القاضي عبد الجبار ، وموهماً القارئ بأنه يخالفه في تصور ذلك المفهوم فهو يقول : ((وإنّا لنرى في الناس من رأى أنه يجري في القياس وضرب المثل أن تشبه الكلم في ضم بعضها إلى بعض ، بضم غزل الابريسم بعضه إلى بعض ورأى أن الذي ينسج الديباج ويعمل النقش والوشي لا يصنع الابريسم الذي ينسج منه ، شيئاً غير أَن يضم بعضه إلى بعض ، ويتخير للأصباغ المختلفة المواقع التي يعلمُ أنه إذا أوقعها فيها حدث له في نسجه ما يريد من النقش والصورة جرى في ظنه أَن حال الكلم في ضم بعضها إلى بعض ، وفي تخير المواقع لها ، حال خيوط الابريسم سواء ، ورأيتَ كلامه كلامَ من لا يعلم أنه لا يكون الضم فيها ضماً ، ولا الموقع موقعاً ، حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو ، وأنك إن عمدت إلى ألفاظٍ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أَن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً وتُشَبّهُ معه بمن عمل نسجاً أو صنع على جملة صنيعاً ولم يتصور أن تكون قد تخيرت لها المواقع))[2] وإذا تتبعنا الموقف وجدنا أصل الكلام يعود للقاضي عبد الجبار وإن لم يذكر صراحة التزام معاني النحو بين الكلمات لكن كل الدلالة تُشير إلى حضورها وتؤكد نفي ترتيب الألفاظ بصفتها أَصواتاً ، لأن موقع الكلامِ عندهُ ((قد يظهرُ بتغير المعنى وقد يظهرُ بتغير الموضع ، وبالتقديم والتأخير))[3] .

ونجدُ الجرجاني أَيضاً يَقرُ بوجودِ نظمٍ في الحروفِ لكنهُ ليست نظماً حقيقياً حاصلاً بمقتضى العقل ، إنما هو نظمٌ بمعنى خاص ويفيد توالي الحروف في النطق ((وذلك إنَّ

(1) دلائل الإعجاز : 370 .

(2) م . ن : 370–371 .

(3) المغني : 16 : 200 .

((نظم الحروف)) هو تواليها في النطقِ وليسَ عظمها بمقتضى عن معنى))[1] وإذا ما قارناهُ بقولِ القاضي وجدناه متفقةً لا في الجوهر فحسب بل وفي المصطلح المستعمل أَيضاً ونقصد به مصطلح (التوالي) لدى القاضي ، بل ويوضح الوجه في إجرائهِ .

المعاني النفسية (ترتب المعاني في النفس)

لقد إستوحى الجرجاني من بعض ما جاء في عيار الشعر لأبن طباطبا وإن لم يصرح بأسمه في كتابه (دلائل الإعجاز) . إذ نرى حالات من التقارب والتشابه في العبارات والأَفكار .

قال الجرجاني : ((إنَّ اللفظ تَبعٌ للمعنى في النظم ، وأَن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس))[2] وقد كرّر هذا الكلام في أَكثر من موضع ، ومعنى كلامه أَنهُ لو كان القصد بالنظم مجرد توالي ألفاظ لأستوى الناس في الأحساس بحسن النظم أو عدم حسنه ، لأنه مجرد أصوات ، لكن الواقع أَن الناس يتفاوتون في فهم الكلام وتذوقهِ حسب قدراتهم ، وهذا دليل على إِنَّ النظم نظم معانٍ وتنسيق دلالات .

ومقولة الجرجاني هذهِ قريبة من مقولة أَبن طباطبا التي قال فيها : ((وتكون الألفاظ منقادة لما تراد له))[3] .

وهذا يؤيد ترتب المعاني في النفس قبل ترتّب الألفاظ في النطق . ويقول : ((يوضُع كل كلمة موضعها حتى تُطابق المعنى الذي اريدت له))[4] والنفسُ تطمئن وتقلق لمستويات الترتيب الخاص بها ، وقال في مناسبة أخرى : ((والنفسُ تسكن إلى كل ما وافق هواها

---

(1) دلائل الإعجاز : 49 .

(2) م . ن : 56 .

(3) عيار الشعر : أَبن طباطبا العلوي ، تح : طه الحاجري و د.محمد زغلول سلام : 215 .

(4) م . ن : 115–116 .

وتقلق مما يخالفه))[1] .

وذكرَ : ((وأمر النظم ... إنك ترتب المعاني أولاً في نفسك ، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظُ في نطقك))[2] وهذهِ حقيقةٌ ذكرها ٱبن طباطبا في مراحل بناء القصيدة وجعلها ضمن مرحلة الفكرة وتمحيصها[3] .

وكذا نرى أصل قول الجرجاني حول المعاني في النفس في المناظرة التي حدثت بين متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ) ، التي تدل على إمتزاج الثقافات يوم ذاك فبرز متى بن يونس للدفاعِ عن البلاغة اليونانية بينما أنبرى السيرافي الدفاعِ عن النحو العربي ، قال الجرجاني : وأما نظمُ الكلمِ فليسَ الأمرُ فيه كذلك ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[4] .

وهذا العنصر الأساسي في نظرية النظم لدى ((عبد القاهر)) له أصل في قول أبي سعيد السيرافي : ((وإذا قال لك آخر : كن نحوياً لغوياً فصيحاً ، ، فإنما يريد : إفهم عن نفسك ما تقول))[5] ويقصدون من ذلك أَن على المتكلم أَن يرتب المعنى في نفسه ثم يرتبهُ بعد ذلك في النطق .

ونجد الخطابي تحدث في مسألة المعاني النفسية وترتبها في النفس ثم ترتبها بعد ذلك في النطق إذ يقول : ((وإما رسوم النظم فالحاجةُ إلى الثقافةِ والحذق فيها أكثرُ لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني وبه تنتظم أجزاء الكلام ويلتئمُ بعضهُ ببعض فتقوم له ، صورة في النفس يتشكل بها))[6] . ولجام الألفاظ كما يقولُ الخطابيّ يتضحُ في النظمِ من حيث هو ((تعليق الكلم

(1) عيار الشعر : ٱبن طباطبا العلوي ، تح : طه الحاجري و د.محمد زغلول سلام : 21 .
(2) م . ن : 7 .
(3) ينظر : البلاغة تطور وتأريخ : شوقي ضيف : 127 .
(4) ينظر : دلائل الإعجاز : 56 .
(5) الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي : 1 : 125 .
(6) بيان إعجاز القرآن للخطابي (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز) : 33 .

بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، وتعلق الكلمات بعضها ببعض يُسميها بالنظم))[1] .

وواضحٌ جداً أنَّ عبد القاهر الجرجاني وجدَ أَن الإعجاز القرآني يكمن في النظم حين قال : ((ومعلومٌ أنَّ المعُوَّل في دليل الإعجاز على النظم))[2] ، وهذا القولُ في حقيقة الأمرِ صدىً لقولِ الباقلاني : ((لا نجعل الإعجاز متعلقاً بهذه الوجوه[3] ووقفاً عليها ومضافاً إليها ، وإن صح أَن تكون هذه الوجوه مؤثرة في الجملة آخذة بحظها من الحسن والبهجة متى وقعت في الكلام))[4] وقُولُهُ أيضاً : ((إنما ننكرُ أَن يقولَ قائلٌ إن بعض هذه الوجوه بانفرادها قد حصل فيها الإعجاز من غيرِ أَن يقارنه بما يتصلُ به من الكلام[5] ويفضي إليه))[6] .

وخلاصة ما قاله الباقلاني في القولين السابقين أن الإعجاز القرآني لا يكون متمثلاً في الوجوه البلاغية المعروفة مثل : التشبيه ، والاستعارة ، والكناية ، والمجاز وغيرها حصراً وإنما هو في هذهِ الوجوه وغيرها شرط أن تكون في جملة . أي في نظم جملة بعد أن تستكمل شروط جمالها .

(1) بيان إعجاز القرآن للخطابي (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز) : 33 .
(2) دلائل الإعجاز : 596 .
(3) يريد الوجوه البلاغية .
(4) إعجاز القرآن : 112 .
(5) أي في نظم الكلام بمعنى أن الإعجاز يوجد في النظم .
(6) إعجاز القرآن : 276 .